الثورة
الأحد : 7 شوال 1435ه - 3 أغسطس 2014م -العدد 18154
Sunday : 7 Shawal 1435 - 3 August 2014 -Issue No.18154
www.althawranews.net

منظمة تطالب بإعداد استراتيجية للسلامة المرورية

قضايا وناس / خاص

دعت منظمة قف للسلامة المرورية مستخدمي الطريق من المشاة والسائقين إلى ضرورة الالتزام بقواعد ومتطلبات السلامة المرورية أثناء قيادتهم للمركبات وأثناء تحميلهم وتفريغهم للحمولة،وضرورة الكشف المستمر على السيارة وإجراء الصيانة الدورية، وضرورة عدم استخدام أجهزة الهاتف النقال أثناء قيادة السيارة سواء بالمحادثة أم إرسال الرسائل النصية.

وحذر رئيس منظمة قف للسلامة المرورية محمد الشامي من إهمال وعدم استخدام حزام الأمان أثناء القيادة لما له من أهمية كبيرة في الحفاظ على الأرواح.. مشيراً إلى ضرورة منع جلوس الأطفال ممن هم دون العاشرة في المقاعد الأمامية وإجليسهم في المقاعد الخلفية حرصاً على سلامتهم، والالتزام بالسرعة المحددة على الطرق ليجنبوا أنفسهم وغيرهم مخاطر التعرض للحوادث المرورية وما ينجم عنها من إصابات وخسائر.. ناشد الشامي وزارة الداخلية ممثلة بالإدارة العامة لشرطة السير بإعداد استراتجية للسلامة المرورية.

80 % من المنشآت التجارية والصناعية لا تملك أدوات الأمن والسلامة

قضايا وناس /وائل شرحة

كشفت مصلحة الدفاع المدني التابعة لوزارة الداخلية عن أن 80% من المنشآت والمراكز التجارية بأمانة العاصمة لديها نقص في أدوات الأمن والسلامة ومنظومة الإطفاء.

وقال وكيل مصلحة الدفاع المدني العميد عبدالكريم معياد : إن لجنة التفتيش الميداني التي دشن نزولها أمس الأول والمشكلة من رئاسة المصلحة وفرعها بالأمانة, قد أعطت المنشآت والمراكز التجارية والصناعية إنذارات بتوفير أدوات الأمن والسلامة الناقصة بمحلاتهم.. مشيراً إلى أن المصلحة ستحيل المنشآت التي سبق وإن تم إنذارها إلى النيابة المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وحذر العميد معياد تلك المراكز من تجاهل وإهمال الإنذارات وعدم توفير أدوات الأمن والسلامة الناقصة خلال الفترة القانونية التي حددها إشعار الإنذار,كون مصلحة الدفاع المدني لن تتخاذل مع المهملين وستتعامل معهم بصرامة القانون.. داعياً أصحاب المحلات التجارية المتوسطة والصغيرة إلى توفير أدوات الإطفاء لما لوجودها بمحلاتهم من أهمية كبيرة في الحفاظ على أرواحهم وممتلكاتهم وتخفيف الخسائر عليهم في حال حدوث أي حريق.

بينهم أب وفتياته الثلاث..

وفاة شخصين وانقاذ تسعة آخرين من الغرق بالحديدة

الثورة / وائل محمد

قال مدير عمليات خفر السواحل قطاع البحر الأحمر بمحافظة الحديدة الرائد الركن/ سلمان جماعي أن شخصين لقيا مصرعهما غرقا بالشاطئ أثناء ممارستهما السباحة في مكان غير مسموح بالسباحة فيه وتسعة آخرين، بينهم أب وفتياته الثلاث، تمكن أفراد خفر السواحل من إنقاذهم وذلك خلال الأربعة الأيام الماضية من إجازة عيد الفطر المبارك.

وأرجع مدير عمليات خفر السواحل بالبحر الأحمر أسباب الغرق في تصريح خاص ل "الثورة" إلى ضعف وعي المواطن بعدم أتباع الإرشادات واللوحات التحذيرية والابتعاد عن المناطق الخطرة والسباحة في الأماكن الآمنة.. محذرا المواطنين من المخاطرة بأرواحهم وأسرهم بالسباحة في الأماكن الخطرة والمحظور السباحة فيها حفاظا على أرواحهم. لافتا إلى ان أفراد خفر السواحل يبذلون كل ما بوسعهم لحماية المواطنين من الغرق وذلك عبر تواجد القوارب الخاصة بهم وبكل إحتياجات وأدوات الانقاذ سواء البشرية أوالفنية بأماكن السباحة.

خبراء عسكريين وأمنيين..

نزع الأسلحة الثقيلة تتطلب إرادة شعبية ومساندة إقليمية ودولية

شدد رئيس الجمهورية في محاضرته التي ألقاها بالكلية الحربية خلال زيارته التفقدية للكلية في منتصف الشهر المنصرم, على سحب ونزع السلاح الثقيل من كافة الجماعات المسلحة بعد أن أصبحت تمثل تلك الجماعات خطراً كبيراً على مستقبل اليمن وأمنه واستقراره وازدهاره, لأنه من المستحيل أن تتقدم دولة وشعب في ظل وجود قوة مسلحة غير رسمية.

بدورنا تواصلنا مع مختصين وباحثين في الجانب العسكري والأمني لمعرفة رأيهم في كيفية سحب الأسلحة والفرق الممكنة لتحقيق ذلك في ظل الأوضاع التي يمر بها الوطن.. إلى التفاصيل..

■ استطلاع/ وائل شرحة

لا يمكن أن يتقدم أي وطن في ظل وجود جماعات وعصابات مسلحة بإسلحة خفيفة فما بالك بالثقيلة التي تبقى حاجزاً بين التقدم والاستقرار والأمن والأمان..

ومن المعاش ومن خلال الواقع نجد أن الدول بكافة أجهزتها الأمنية وقواتها المسلحة تعلن الاستنفار والطوارئ في حال وجود عصابة مسلحة تسعى لإقلاق الأمن والاستقرار وتدمير مؤسسات الدولة ومنشآتها ومبانيها الخدمية ونهب ممتلكاتها..فما بالك بأن يكون هناك حرب عارمة بأسلحة ثقيلة وحديثة – بين جماعتين مسلحتين خارجتين عن النظام والقانون, ينتج عنها مئات القتلى والمصابين وتدمير عشرات المنازل والمؤسسات.

تهديد خطير

نائب رئيس المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية العميد/ ثابت حسن صالح يقول: برهنت الأحداث الأخيرة التي شهدتها محافظة عمران خاصة واليمن عامة على الخطر الجسيم والتهديد الخطير الذي يمثله امتلاك الجماعات المسلحة للأسلحة الثقيلة والمتوسطة ...الخطر الذي يهدد أمن الوطن والمواطن معاً..ولن نستطرد كثيراً في سرد المخاطر والتهديدات التي يمثلها امتلاك هذه الجماعات لهذه الأسلحة ...وسنكتفي بالتركيز على أهمية وحتمية وضرورة القيام بعملية تنظيمية شاملة لسحب كل الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من جميع الجماعات المسلحة غير النظامية وبمعنى آخر فإن مثل هذا السلاح ينبغي أن يكون في أيدي المؤسسات العسكرية الأمنية الرسمية كالجيش والشرطة والأمن القومي والأمن السياسي .

وأضاف العميد ثابت حسين "لن استطرد في ذكر أسماء هذه الجماعات المسلحة فهي مقروءة ومعروفة من الحرب التي شهدتها عمران... هذه الجماعات ينبغي أن تنزع أسلحتها الثقيلة والمتوسطة ويتم تسليمها لأجهزة الدولة المختصة وفقا لآلية منظمة ومرتبة تعدها وزارتا الدفاع والداخلية وتنفذها بالتعاون مع أجهزة السلطة المحلية والمواطنين كعملية وطنية كبيرة ومسؤولية يجب أن يتعاون الجميع لإنجازها بدقة متناهية وبتنظيم سلس وهادئ" .

أهم مخرجات الحوار

وأشار نائب رئيس المركز الوطني للدراسات والاستراتيجيات إلى أن عملية سحب الأسلحة واحدة من أهم مخرجات الحوار الوطني الشامل وخطوة سابقة ولازمة للخطوات اللاحقة المتعلقة ببناء الدولة الاتحادية وكذلك قضية الجنوب وقضية صعدة وغيرها التي لا يمكن حلها بالسلاح بل بالحوار وبالوفاق وبالاتفاق .

وأكد العميد/ ثابت صالح على أن الرئيس عبدربه منصور هادي ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية عاقدون العزم هذه المرة وبإرادة سياسية قوية مدعومة بإرادة شعبية واسعة ودعم إقليمي ودولي كبير وكامل على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني وفي مقدمتها نزع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من جميع الجماعات والجهات والأشخاص.

إعاقة للدولة

الباحث الاجتماعي والخبير والمحلل في الشؤون العسكرية العميد/ محسن خصروف قال: بالنسبة لموضوع سحب الأسلحة الثقيلة والمتوسطة التي شدد على سحبها رئيس الجمهورية هو موضوع يتعلق بأمن الدولة وأمن المجتمع..ويعتبر وجود أسلحة ثقيلة مع جماعات تهدد لكيان الدولة ويمثل إعاقة تامة لمسيرة بناء الدولة المدنية الحديثة, كاستكمال إعداد الدستور والاستفتاء عليه..كل ذلك يحتاج انجازه إلى أجواء هادئة وآمنة..فلا يمكن أن تجرى انتخابات برلمانية أو استفتاء على الدستور في ظل هذه الأوضاع التي يمر بها الوطن.

تجاوب مجتمعي

وعن كيفية سحب هذه الأسلحة من أيادي الجماعات المسلحة قال العميد محسن خصروف " لا بد أن يكون للمجتمع دور إيجابي كبير في هذا الجانب كونه أكثر المتضررين, لذا لابد أن يقف وبحسم إلى جانب الدولة ورئيس الجمهورية في جانب نزع الأسلحة الثقيلة من الجماعات المسلحة, بالإضافة إلى ضرورة أن يكون هناك سند لرئيس الجمهورية إقليمي ودولي من قبل الأصدقاء والأشقاء لسحب السلاح من الجماعات المسلحة من مختلف أنواعها وتوجهاتها. وكذا لا بد أن تثبت القوى السياسية والحزبية دورها في هذا المجال المتمثل في الوقوف في صف رئيس الجمهورية بسحب السلاح الثقيل من المليشيات".

وشدد العميد خصروف على ضرورة أن تعمل الدولة على إعادة بناء القوات المسلحة والأمن بحيث لا تستطيع أن تنازعها أي جماعة أو مليشيات وكذا أن تمتلك وحدها السلاح الثقيل..مشيراً إلى أنه من المستحيل أن تتقدم دولة في ظل وجود مليشيات مسلحة وفي وقت امتلاك تلك الجماعات أسلحة يجب أن تكون بيد الجيش الرسمي.

ودعا العميد محسن خصروف الجماعات المسلحة إلى الخوف من الله ومراجعة أنفسهم والتعايش مع الجميع والاختلاف مع الآخر في التوجه والفكر والرأي دون اللجوء إلى السلاح أو القوة.

إذا توفرت النية

.قائد الشرطة الراجلة سابقا العقيد/ عبد الغني الوجيه أكد على أن نزع السلاح (الثقيل) من الجماعات المسلحة أمره سهل إذا توفرت النية لنزعه ?نه مجّرم بموجب القانون رقم 41 لسنة 1992م الخاص بتنظيم حمل السلاح وهو القانون المعمول به حالياً.. مشدداً على ضرورة أن يكون سحب الأسلحة الثقيلة وفق خطة يشرف على تنفيذها رئيس الجمهورية بشكل مباشر وتنفذها وزارة الداخلية وأجهزة الأمن بالتعاون والتنسيق مع الجيش.

وأكد على ضرورة استخدام ورقة الضغط الدولي على الممانعين تسليم الأسلحة الثقيلة حسب خطة مدروسة ومحكمة ولها خطط بديلة وذات ديمومة فلا تنتهي بالتقادم كما حال أغلب خطط ا?من.

إذاً ليس هناك حل لسحب الأسلحة سوى أن تتوفر إرادة قوية من قبل الشعب بعد أن اللتمسناها في الدولة والحكومة, وكذا لا بد أن تكون هناك مساندة من الأشقاء والأصدقاء عبر الضغط على الجماعات المسلحة لتسليم الأسلحة الثقيلة التي تمتلكها تلك الجماعات حتى أنها تملك أسلحة فائقة الحداثة وقوة الجيش الرسمي الذي تنهب أسلحته من قبل هذه الجماعات وتدمر منشآته ومعسكراته وتقتل أبنائه الأبطال في مواقع الرباط المختلفة, دون أن يقف أحد أو يصرخ في وجه تلك الجماعات.

وهناك بعض الجماعات تبدي موافقتها على سحب الأسلحة من قبل الجماعات المسلحة إلا أنها تشترط أن يتم نزعها من الطرف الآخر..ليستمر الحال في الاشتراط دون أن تبادر إحدى تلك الجماعات بتسليم أسلحتها لتضرب للجميع أبرز الأمثلة وترسم أجمل لوحة التسامح وتبرز النية الصادقة لبناء الدولة المدنية الحديثة, إن كان ثمة نية لتنفيذ مخرجات الحوار وتسليم بالقوانين النافذة واحترام للمواطن والوطن.

سلاح ليكون حكراً على الدولة

■ تسليم السلاح بوابة العبور للدولة المدنية الحديثة

إضعاف المؤسسة العسكرية الوطنية من الداخل وتجعلها شديدة الارتباط والتأثر بالجماعات التي انتمت إليها في السابق ولا حل أفضل من حضور الدولة بكل قوتها لتنفيذ القانون وحماية أسس بناء الدولة المدنية الحديثة وأسس العدالة وحماية أمن المواطن بنفسها بقانونها وأجهزتها الأمنية التي يكون ولاؤها للوطن فقط

بدوره قال الدكتور على العولقي رئيس مركز الدراسات والبحوث الأمنية: إن تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل في مايتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة يحتاج إلى جهود سياسية واجتماعية وشعبية سياسية بالوصول إلى صيغة معينة لعملية نزع السلاح توقع عليها القوى السياسية والجماعات المسلحة وكذلك اجتماعية بتعاون الجميع في نشر ثقافة وأهمية ترك السلاح ونبذ استخدام العنف.

وأضاف الدكتور العولقي: إن تفاعل الجماعات المسلحة وتنفيذها لنزع السلاح مرهون بالقضاء على الأسباب التي تؤدي إلى استخدامها للعنف وقدرة الدولة على تنفيذ قوانينها على الجميع دون استثناء عندها يمكن أن تشعر تلك الجماعات بالأمان ولا يكون هناك حاجة بعد ذلك لإبقاء السلاح الثقيل والمتوسط لديها لكن عملية نزع السلاح بالمنظور الشامل عملية طويلة تحتاج لجهود الدولة وإيصال خدماتها من تعليم وصحة وأجهزة أمنية وجامعات وإشعار الناس أن استخدام السلاح لم يعد مجدياً في واقع اليوم وأن السلاح لم يكن إلا معيقاً للتنمية وتطور المجتمعات المحلية في كثير من مناطق اليمن.

وأردف العولقي قائلاً: من الأهمية بمكان ألا تكون الوسيلة أو الطريقة لنزع السلاح تسبب مساساً بعقيدة وقناعات المؤسسة العسكرية خاصة وأن البعض يطرح فكرة ضم الجماعات المسلحة إلى قوام المؤسسة العسكرية وهذا خطأ استراتيجي يسبب شرخاً في بنية المؤسسة العسكرية..خاصة وأن ويجعل الجماعات التي تنطوي تحتها تقدس وتؤمن بفكرها الخاص الذي تشربته سابقا وكما قلت سابقا نزع السلاح تنفذه الدولة على سبيل الإلزام وبتعاون سياسي واجتماعي وكذلك من خلال نشر ثقافة الألفة والمحبة في المجتمع وعلاج الجراح النازفة وإشاعة الولاء للوطن وتغليب المصلحة الوطنية العليا على كل المصالح الشخصية أو الحزبية التي لا تخدم إلا مصالح فردية وتقود البلاد إلى المجهول.

السلاح بمختلف أنواعها والمطلوب رؤية تتفق عليها جميع المكونات وما يتفق عليه في هذا الصدد يجب ربطه بالأخلاق والمبادئ الإسلامية السمحة ومبادئ العدل والإنصاف والأعراف التي تميز بها المجتمع اليمني من قديم الزمان ونبذ ثقافة العنف والكراهية

وأشار الخزان :إلى أن من أهم ما يؤدي إلى انتشار السلاح غياب العدالة للمجتمع بشكل عام وهذا حدث في مختلف المراحل بسبب ضعف الدولة ممثلة بوزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية حيث قدمت نفسها في الماضي للمواطن باعتبارها ما وجدت إلا لحماية طرف من الأطراف المحسوبة عليها والمجال لا يسمح بذكر كثير من الجرائم والاغتيالات التي حدثت على مقربة من نقاط أمنية ولم يقدم جان واحد إلى المحاكمة ومن اجل عدم تكرار ذلك ينبغي العمل بالمادة (40) من الدستور والتي تنص على (أنه يحظر تسخير القوات المسلحة والأمن والشرطة وأي قوات أخرى لصالح حزب أو فرد أو جماعة ويجب صيانتها من كل صور التفرقة الحزبية والعنصرية والطائفية والقبلية وذلك ضمانا لحيادها وقيامها بمهامها الوطنية على الوجه الأمثل) فعملية نزع السلاح من الجماعات المسلحة له ارتباط وثيق بمعالجة الاختلالات والتجاوزات التي عانت منها المؤسسة العسكرية والأمنية ولا تزال

وقال الخزان : أتمنى على جميع الجماعات المسلحة دون استثناء تنفيذ مخرجات الحوار في ما يتعلق بنزع السلاح وعلى الدولة القيام بذلك والبدء بعملية التنفيذ الفعلي من أجل تطبيق العدالة وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني التي تراضى عليها جميع الأطراف في حوار وطني شامل والتعاون مع الجهود الوطنية المخلصة التي يبذلها الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية

واختتم المحامي والناشط السياسي عبدالغني الخزان حديثه قائلاً: لا أفضل إدخال الجماعات المسلحة في بنية القوات المسلحة كطريقة لنزع سلاحها الثقيل والمتوسط فمثل هذه الطريقة يمكن أن تنزع السلاح لكن تعمل على